هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

سوق رأس المال الفلسطيني

نشرة ربعية تصدرها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

الربع الثالث (تموز – أيلول ٢٠٢١)

2021

العدد الثالث عشر

2021

العدد الثالث عشر

سوق رأس المال الفلسطيني

المحتويات

كلمة العدد 4

تطورات القطاعات 5

- قطاع الأوراق المالية 6
- قطاع التأمين 8
- قطاع التأجير التمويلي 10

التوعية المالية 13

حملات وورش توعوية 17

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال 20

كلمة العدد

براق النابلسي

مدير عام هيئة سوق رأس المال

تواصل هيئة سوق رأس المال جهودها في تطوير وتنظيم والرقابة على استقرار القطاعات المالية غير المصرفية، وعملت على تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تسهم في ديمومة القطاعات التي تشرف عليها، بما يحقق المصلحة العامة، وحماية المتعاملين وحقوقهم.

واستجابة لاستراتيجيتها الخمسية 2021-2025، خطت الهيئة، خلال الربع الثالث من العام الحالي، خطوات عدة نحو تعزيز استخدامات التكنولوجيا المالية في القطاعات المالية غير المصرفية، وكان آخرها عقد لقاء حول التكنولوجيا المالية في قطاع الأوراق المالية، حضره ممثلو القطاع كافة، حيث استعرض المجتمعون دور التكنولوجيا المالية في تسهيل وتعزيز وصول الأفراد إلى الخدمات في قطاع الأوراق المالية بسهولة وتكلفة أقل.

كما أطلقت الهيئة ونقابة الصحافيين برنامجاً حمل عنوان "معمل الصحافة المالية"، لتعزيز قدرات الصحافيين والصحافيات في مجال الصحافة المالية، وبخاصة في القطاعات المالية غير المصرفية، استفاد منه عشرات الصحافيين والصحافيات من مختلف محافظات الوطن، ونُفذ البرنامج برعاية وزارة الاقتصاد الوطني، وبالتعاون مع وكالة التعاون الألماني.

كما نشرت الهيئة تقريرها السنوي للعام 2020، الذي تضمن معلومات شاملة حول الهيئة والقطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها، والتي تشمل كلاً من: الأوراق المالية، التأمين، تمويل الرهن العقاري، التأجير التمويلي. وتضمن التقرير السنوي فصولاً عن واقع هذه القطاعات، والتطورات التنظيمية، والأنشطة الرقابية التي نفذتها الهيئة خلال العام المنصرم.

ختاماً، نرجو أن تمثل هذه النشرة إسهاماً معرفياً وافياً لمختلف المتعاملين والمهتمين في القطاعات المالية غير المصرفية. وفي هذا السياق، نؤكد على أن التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني الفلسطيني بشكل عام، سواء أكانت بسبب الاحتلال أو جائحة كورونا، تتطلب جهوداً شاملة ومتكاملة للحد من تداعياتها السلبية على مختلف القطاعات، حيث إن الهيئة ستواصل جهودها الهادفة إلى توفير المقومات الكفيلة بتعزيز البنية التشريعية والمهنية لقطاعات سوق رأس المال واستقرارها.

تطورات
القطاع المالي غير المصرفي

قطاع الأوراق المالية

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس عند حاجز 579.5 نقطة مع نهاية الربع الثالث من العام 2021، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 7.3 % عن إغلاقه نهاية الربع الثاني من العام نفسه، و32.2 % عن إغلاقه نهاية الربع الثالث من العام 2020. والشكل رقم (1) أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي.

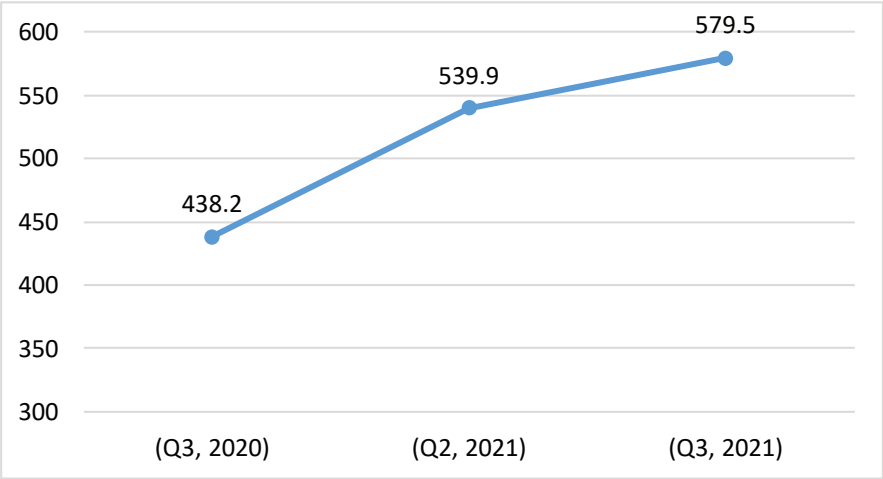

إحصائيات وبيانات التداول

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثالث 2020	الربع الثاني 2021	الربع الثالث 2021
عدد جلسات التداول	62	60	61
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	39.2	49.9	69.9
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	87.4	90.0	143
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,271.8	3,926.4	4,229.7
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	1.4	1.5	2.3
عدد الصفقات	3,533	8,661	11,038
إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين	70,107	70,038	69,865
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	% 21	% 25.2	% 27.2
قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	% 0.6	% 0.6	% 0.9

* تم الاستناد إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2020.

شهد إجمالي أحجام وقيم التداول مع نهاية الربع الثالث من العام 2021، ارتفاعاً ملحوظاً قدره 40 % و58.8 % على التوالي، مقارنةً مع نهاية الربع السابق (الربع الثاني) من العام 2021، وارتفاعاً قدره 78.4 % و63.5 % على التوالي، مقارنةً مع نهاية الربع المناظر (الربع الثالث) من العام 2020. ويقود هذا الارتفاع في أحجام وقيم التداول كل من قطاعي التأمين والصناعة. من جهة أخرى، شهدت القيمة السوقية، مع نهاية الربع الثالث من العام 2021، نمواً قدره 7.7 % و29.3 %، مقارنةً مع نهاية الربعين السابق والمناظر على التوالي، حيث لوحظ ارتفاع مؤشر القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب نقطتين عما كان عليه في نهاية الربع السابق. كما أن الارتفاع الملحوظ في أنشطة التداول نهاية الربع الثالث من العام 2021، مقارنةً بما كانت عليه نهاية الربعين السابق والمناظر، ناتج عن الارتداد الطبيعي لمنحنى التداول، نظراً لأن الربع المناظر من العام السابق شهد ضعف الطلب على الأوراق المالية، نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار فيها جراء انتشار فيروس كورونا، والوضع الاقتصادي الذي مرت به البلاد خلال تلك الفترة، إضافة الى ارتفاع عدد الصفقات الرئيسية خلال الربع الثالث من العام 2021، مقارنة بالربعين السابق والمناظر، وارتفاع أسعار الأسهم لمعظم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نهاية الربع الثالث من العام 2021، على رأسها سهم شركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات، وشركة سجاير القدس.

شكل 2: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

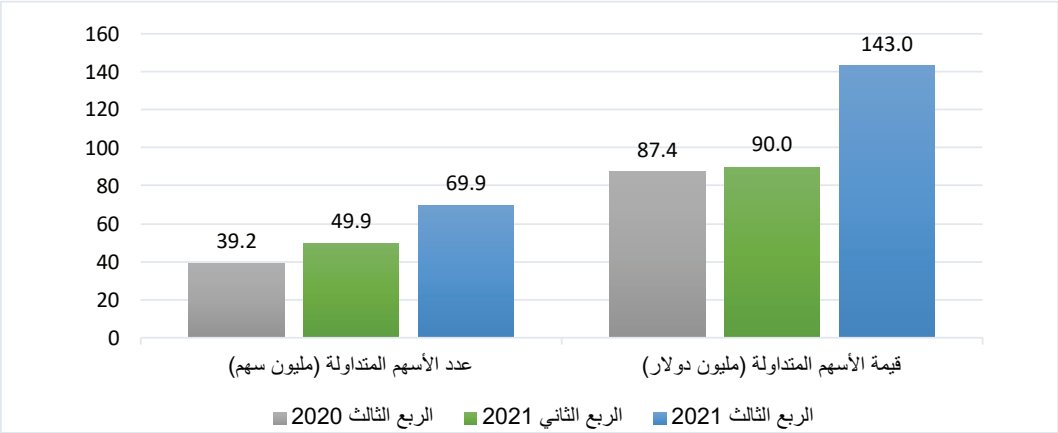

يوضح الشكل (3) صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 43.1 % (1,822.1 مليون دولار)، في حين بلغت حصة الأفراد 26.1 % (1,105.4 مليون دولار).

شكل 3: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثالث 2021 (مليون دولار)

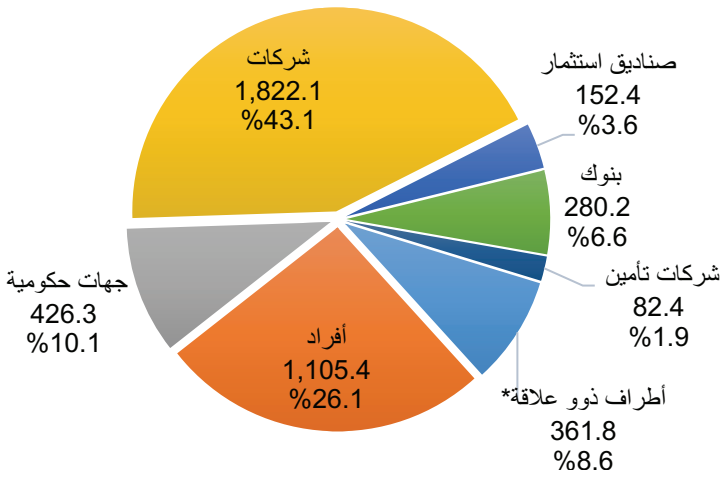

* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

يوضح الشكل (4) عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددهم 63,343 مساهماً كما في نهاية الربع الثالث من العام 2021. ويلاحظ من الشكل أن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 4: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كما في نهاية الربع الثالث من العام 2021 وفق الجندر والتوزيع الجغرافي

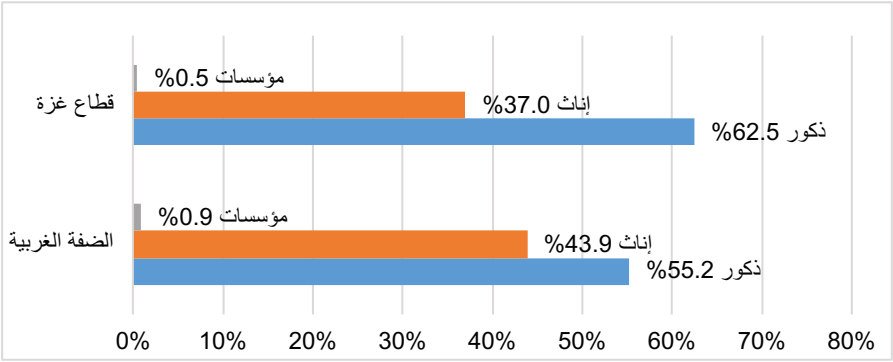

قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة 10 شركات مع نهاية الربع الثالث من العام 2021. كما بلغ إجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبة) كما في نهاية الربع الثالث من العام 2021 ما قيمته 84.6 مليون دولار، بارتفاع نسبته 3.5 % عما كانت عليه نهاية الربع الثاني من العام 2021، ويأتي ذلك في سياق

التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين الأرباع، فيما شهد صافي التعويضات المتكبدة للقطاع، والبالغة 51.9 مليون دولار، ارتفاعاً نسبته 6.8 % مقارنةً مع نهاية الربع الثاني من العام نفسه. من جهة أخرى، بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين 227.5 مليون دولار، تتصدرها الاستثمارات العقارية بما نسبته 39.7 % من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربعين الثاني والثالث من العام 2021، لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.[1]

جدول رقم 2:بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثالث 2020	الربع الثاني 2021*	الربع الثالث 2021*
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	75.8	81.7	84.6
صافي الأقساط المكتسبة	66.6	67.7	72.0
إجمالي استثمارات شركات التأمين	240.3	215.3	227.5
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(56.8)	(48.6)	(51.9)

* الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

يشير الجدول (3) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، حيث لا تزال مساهمة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، على الرغم من نمو هذه النسبة عبر الأعوام الثلاثة الماضية، حيث بلغت نسبة الاختراق التأمينية (إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، مع نهاية العام 2020، ما نسبته 2 %، أما من حيث الكثافة التأمينية، التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فقد بلغت نهاية العام 2020 ما يقارب 59 دولاراً أمريكياً.

جدول رقم 3 :بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2017	% 1.6	53.4
2018	% 1.7	56.8
2019	% 1.8	60.0
2020*	% 2.0	58.7

* البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين أولية.

1- تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إجراء مقارنة ربعية بخصوص المؤشرات المالية لقطاع التأمين مع الربع المناظر، وذلك لعدم تجانس البيانات، حيث إن البيانات المتعلقة بالربعين الثاني والثالث من العام 2021، لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

قطاع التأجير التمويلي

تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية الربع الثالث من العام 2021. وبلغت القيمة الإجمالية لاستثمار عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 26.4 مليون دولار، بواقع 511 عقداً، وذلك في نهاية الربع الثالث من العام 2021، ما يمثل ارتفاعاً قدره 4.1 % و2.6 % في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي على التوالي، مقارنةً مع نهاية الربع الثاني للعام نفسه، وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً نسبته 62.7 % و56.3 % في قيمة وعدد العقود على التوالي. ويعزى الارتفاع الملحوظ في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي نهاية الربع الثالث من العام 2021، مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2020، إلى عودة الحياة الاقتصادية تدريجياً لطبيعتها، حيث شهد العام 2020 إغلاقاً للعديد من القطاعات الاقتصادية، بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، الذي أثّر، بشكل سلبي، على أداء الشركات، وسبّب انخفاضاً في حجم نشاطها في حينه .

شكل 5: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي

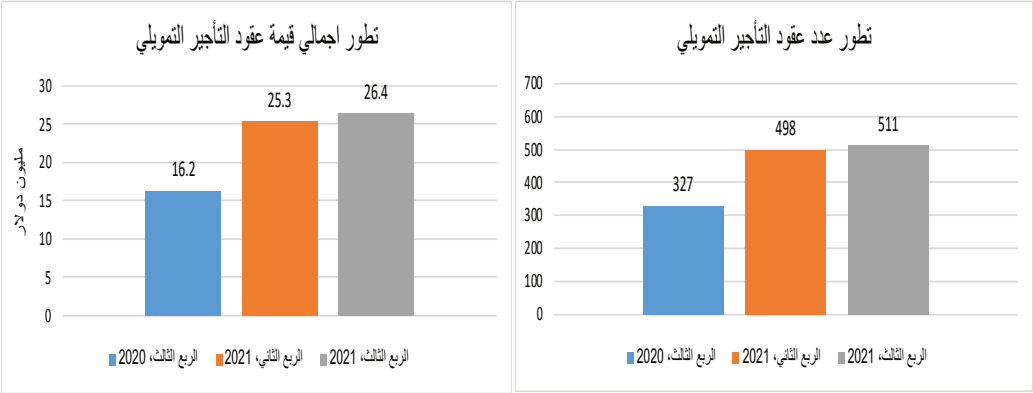

مع نهاية الربع الثالث من العام 2021، لا يزال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 37.9 %، تليها مدينتا نابلس والخليل بنسبة 15 % و11 % على التوالي. ومن الملاحظ أنّ هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة، نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل 6).

شكل 6: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الثالث من العام 2021

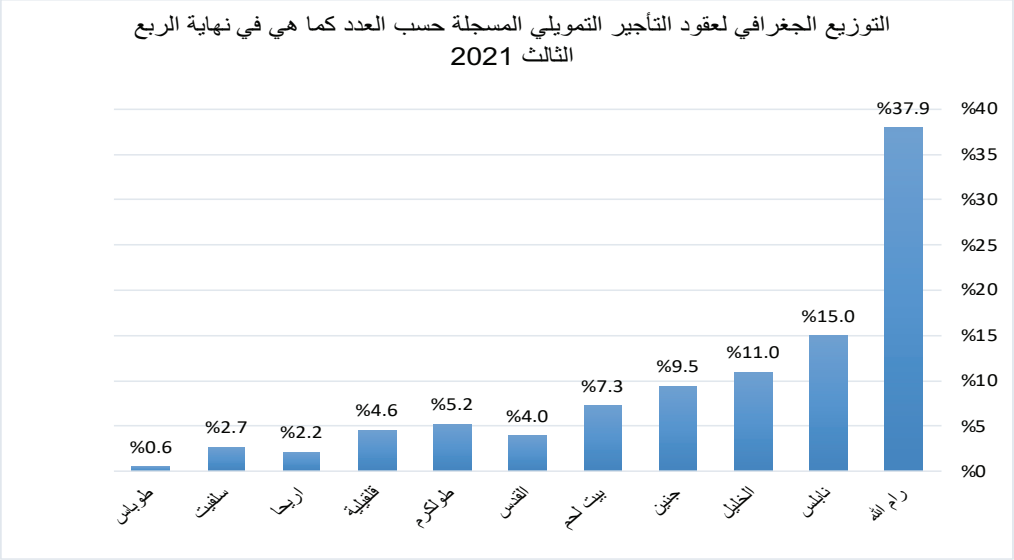

ما زالت المركبات تستحوذ على الحصة الأكبر (52.5 %) من محفظة التأجير التمويلي كما في نهاية الربع الثالث من العام 2021. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها. أما الشاحنات والمركبات الثقيلة والمركبات للأغراض التجارية، فاستحوذت على ما نسبته 41 %. وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات)، فبلغت نسبتها 6.5 % (انظر الشكل 7).

شكل 7: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما في نهاية الربعين الثاني والثالث من العام 2021

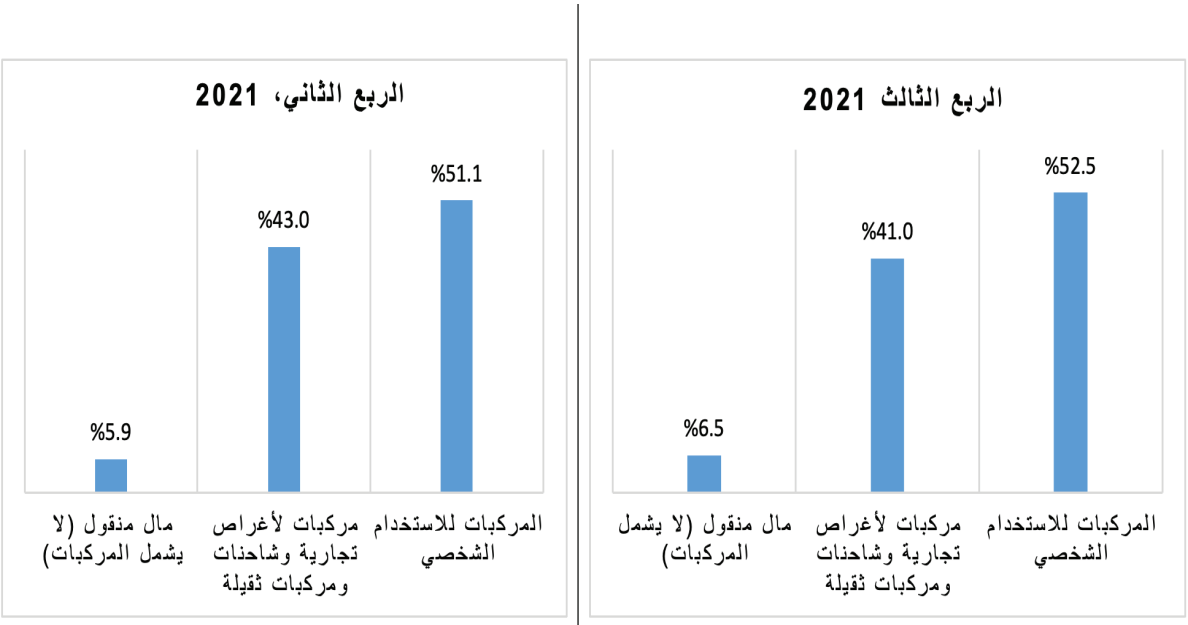

يلاحظ من الشكل رقم (8) أن 79 % من عدد العقود المسجلة تعود إلى أفراد، وذلك في نهاية الربع الثالث من العام 2021.

شكل 8: طبيعة المستأجرين حسب عدد العقود كما هو في نهاية الربع الثالث من العام 2021

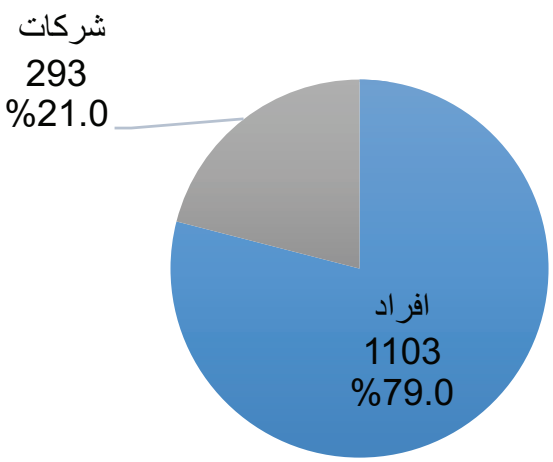

التوعية المالية

رسائل توعوية

قطاع التامين

تأكد / ي من التزام شركة التأمين بما تم الاتفاق عليه بينكما بخصوص شروط وثيقة التأمين واستثناءاتها وتحديداتها.

قطاع الأوراق المالية

شركة الأوراق المالية ملزمة، وفقاً لأحكام القانون والتعليمات، بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي تتعلق بك وبتعاملاتك المالية.

قطاع تمويل الرهن العقاري

توخَّ / ي الدقة في الإفصاح عن التزاماتك، وكن صادقاً في الحديث عن مشاكل الائتمان السابقة والحالية، وكن صادقاً في نيتك بامتلاك المنزل، ولا تقدّم أية معلومات أو مستندات خاطئة.

قطاع التأجير التمويلي

يمكنك / كِ الحصول على نسبة تمويل تصل إلى ١٠٠٪ بنظام التأجير التمويلي.

مصطلحات توعوية

قطاع التامين

أخصائي التأمين المعين (الاكتواري):
الشخص الحاصل على شهادة أخصائي تأمين من إحدى المؤسسات المعترف بها من الهيئة، وحصل على ترخيص منها لممارسة مهنة تقدير قيمة عقود التأمين والوثائق والحسابات المتعلقة بها، والمعروف بـ"الاكتواري" والمعين للقيام بهذه المهمة لدى الشركة.

قطاع الأوراق المالية

Remargining:
وهي العملية التي تتم بموجبها إعادة حساب التمويل بالهامش ليلبي الحد الأدنى المطلوب بموجب هامش الصيانة، ويتم ذلك بقيام المستثمر الذي يملك حساب التمويل بالهامش، بإيداع المزيد من النقد أو إضافة أوراق مالية جديدة إلى حساب التمويل بالهامش.

قطاع تمويل الرهن العقاري

الدفعة الأولى (المقدمة) في حال قرض الرهن العقاري:
جزء من ثمن العقار يقوم المقترض بدفعه مقدماً إلى بائع العقار.

قطاع التأجير التمويلي

التأجير من الباطن :
اتفاقية تأجير يقوم من خلالها المستأجر (المؤجر من الباطن)، بناء على موافقة خطية مسبقة من المؤجر، بتأجير العين المؤجرة من الباطن إلى الغير (المستأجر من الباطن)، مقابل دفعات ولفترة زمنية محددة، ولا يجوز أن تتجاوز مدة اتفاقية التأجير الأصلية، وفقاً لشروط اتفاقية التأجير من الباطن.

قطـــاع التـــامين

مـا هي حـــدود التعويض التي يمكـــن للمتضرر مطالبـــة المؤمن بها فيمـــا يتعلق بتأمين المسؤولية المدنية؟

وفقـــاً للمادة (٤٥) من قانـــون التأمين رقم (٢٠) لســـنة ٢٠٠٥، فإنه للمتضرر الحق فـــي مطالبة المؤمن مباشرة في حدود الضرر الحاصل له وقيمة التأمين المحددة بالعقد.

قطـــاع الأوراق الماليـــة

ما المقصود بحساب التمويل بالهامش؟

هو حســـاب خاص للعميل لدى شركة الأوراق المالية العضو المرخصة، الذي يتم من خلاله التعامل في الأوراق المالية الممولة في الهامش.

قطـــاع تمويل الرهن العقـــاري

ما هو الوقت المتوقع أن يســـتغرقه البنك في دراسة قرار منح قرض الرهن العقاري؟

ينبغي ســـؤال موظف التسهيلات في البنك عن الفترة التي يحتاجها اتخاذ قرار بمنح القرض، فالوقت اللازم لدراســـة القـــرض يختلف بيـــن البنوك، وقد يصـــل أحياناً إلى أســـبوعين، وتعتمـــد هذه المدة علـــى الوثائق المطلوبـــة والإجـــراءات الداخلية في البنـــك، ولا بد من تذكر أن قـــرض الرهن العقاري يختلـــف عن القروض الشـــخصية، لأنه يتضمن إجراءات تغيير ملكية البيت لدى دائرة تسجيل الأراضي، التي تستغرق وقتاً بدورها. ويمكن هنا الاستفســـار عن المدة التي اســـتغرقتها إجراءات آخر قرض عقاري منحـــه البنك، وذلك من أجل تقدير الوقت المتوقع لاستكمال إجراءات قرض الرهن العقاري.

قطـــاع التأجيـــر التمويلـــي

ما المقصود بالإفلاس؟

هو إجراء يتخذه طرف ما لحماية باقي أصوله قانوناً، عن طريق إشـــهار عجزه عن سداد الفواتير المستحقة عليه. فعـــادة ما تزيد الالتزامـــات (الديون) على الأصول. والتعريف الشـــائع في الولايات المتحـــدة الأمريكية لمصطلح الإفلاس، هو انخفاض معدل تغطية الفائدة عن المعدل واحد.

حملات وورش توعوية

حملات وورش توعوية

أطلقت الهيئة ونقابة الصحافيين برنامج "معمل الصحافة المالية" لتعزيز قدرات الصحافيين والصحافيات في مجال الصحافة المالية، وبخاصة في القطاعات المالية غير المصرفية، تحت رعاية وزارة الاقتصاد الوطني، وبالتعاون مع وكالة التعاون الألماني (GIZ).

ويأتي برنامج "معمل الصحافة المالية"، ضمن رؤية الهيئة المستجيبة للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، ولتعزيز التكنولوجيا المالية في القطاعات المالية غير المصرفية، عبر تعزيز الوعي لدى الجمهور، وتعزيز دور الصحافة المالية في فلسطين في رفع الوعي المالي لدى مختلف شرائح المجتمع.

كما وقعت الهيئة ونقابة الصحافيين مذكرة تفاهم مشتركة في الجلسة الافتتاحية لليوم الأول من المعمل، تتضمن مجموعة من برامج العمل التدريبية والمهنية التي تلبي تطلعات الطرفين، وتسهم في ارتقاء الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

واستمر معمل الصحافة المالية ليومين متتاليين في مدينة نابلس، بمشاركة 30 صحافياً وصحافية، وعدد من موظفي العلاقات العامة في شركات التأمين.

وناقش المشاركون مجموعة من القضايا المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفي من حيث الإطار القانوني، والجهات الرقابية، ومكونات القطاع، والمنتجات والخدمات، إضافة إلى التعرف على المصطلحات والمفاهيم الرئيسية في القطاع المالي غير المصرفي، والشمول المالي، والتكنولوجيا المالية.

وتطرق البرنامج إلى قطاعات التأمين، والأوراق المالية، والتأجير التمويلي، والرهن

العقاري، في جلسات نقاش تفاعلية، ومنح المشاركين والمشاركات مساحات تطبيقية في مجال الصحافة المالية والرقابة، وتوظيفات وسائل التواصل الاجتماعي، وقراءة بيانات الشركات المساهمة العامة، وإنتاج قصص وتقارير مالية ومناقشتها.

وتناول المعمل القطاع المالي غير المصرفي في فلسطين من حيث الإطار القانوني، والجهات الرقابية، ومكونات القطاع، والمنتجات والخدمات، إضافة، إلى المصطلحات والمفاهيم الرئيسية في القطاع المالي غير المصرفي والشمول المالي، والتكنولوجيا، ومبادئ أساسية في الصحافة المالية، وأهمية الصحافة في تطوعية الجمهور، والرقابة على القطاعات المالية، إضافة إلى جلسات تفاعلية. وأكد

أهمية العلاقات العامة للقطاعات المالية غير المصرفية وآليات توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، وإقامة مجموعات عمل حول كيفية قراءة بيانات الشركات المساهمة العامة، كما تم عرض مكونات قطاع الأوراق المالية، ومكونات قطاعي التأجير التمويلي، والرهن العقاري.

وتخلل المعمل مجموعة من التطبيقات العملية من خلال مجموعات العمل، جرى خلالها إنتاج مجموعة من القصص والتقارير المالية حول مختلف القطاعات المالية غير المصرفية.

أخبار وقرارات
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تصدر تقريرها السنوي للعام 2020

"سوق رأس المال" تصدر تقريرها السنوي للعام ٢٠٢٠

رام الله - "الأيام": أصدرت هيئة سوق رأس المال تقريرها السنوي للعام ٢٠٢٠، والذي تضمن معلومات شاملة حول الهيئة والقطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها: الاوراق المالية، والتأمين، وتمويل الرهن العقاري، والتأجير التمويلي.

وتضمن التقرير السنوي فصولاً عن واقع هذه القطاعات والتطورات التنظيمية والأنشطة الرقابية التي نفذتها الهيئة خلال العام المنصرم.

وأفصح التقرير عن البيانات المالية للهيئة، وبرامج بناء القدرات التي نفذتها خلال العام المنصرم.

واستعرض التقرير الإجراءات والقرارات التي اتخذت في إطار مواجهة جائحة كورونا، الهادفة إلى الحد من تداعيات الجائحة على مستوى العمل في القطاعات المالية غير المصرفية.

وتناول التقرير أهم المستجدات في مجال الشمول المالي في فلسطين الى جانب جهود الهيئة في مجال الحوكمة، وتطوير مدونة قواعد حوكمة الشركات.

واكد رئيس مجلس الإدارة نبيل قسيس أهمية إصدار الهيئة، كجهة رقابية، التقرير السنوي ونشره على نطاق واسع، وذلك تحقيقاً لالتزام الهيئة بأعلى معايير الشفافية، ورغبةً منها بإطلاع العموم على أعمالها خلال العام الماضي، وذلك من أجل تعزيز الثقة بعملها ولتسليط الضوء على أبرز محطات تنظيم وتطوير قطاع سوق رأس المال الفلسطيني.

وبين التقرير الخطط المرحلية والاستراتيجيات المستقبلية التي تبنتها للسنوات القادمة. هذا، وقد شكل الإفصاح الجزء الأكبر من مكونات التقرير لما له من أهمية لدى الجمهور كافة.

ويرصد التقرير التشريعات والإجراءات والقرارات التي أقرتها الهيئة خلال العام الماضي في ظل المهام الموكلة إليها وفقاً للأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

- ## هيئة سوق رأس المال تعقد لقاءً حول فرص وآفاق التكنولوجيا المالية في قطاع الأوراق المالية

عقدت الهيئة لقاء حول التكنولوجيا المالية في قطاع الأوراق المالية حضره ممثلو القطاع كافة.

وجرى اللقاء بمشاركة مدير عام الهيئة السيد براق النابلسي، ومعالي رئيس مجلس إدارة بورصة فلسطين السيد ماهر المصري.

شارك في اللقاء عشرون ممثلاً من قطاع الأوراق المالية، بمن فيهم بورصة فلسطين، وشركات الأوراق المالية، وأمناء الحفظ الأمين، ومدراء الإصدار ومستشارو الاستثمار.

واستعرض المجتمعون دور التكنولوجيا المالية في تسهيل وتعزيز وصول الأفراد إلى الخدمات في قطاع الأوراق المالية بسهولة وتكلفة أقل.

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة عقدت ورش عمل عدة مع القطاعات المالية غير المصرفية، عرضت خلالها استراتيجية الهيئة وتوجهاتها فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية ضمن برنامج عمل مشترك مع وزارة الاقتصاد الوطني، وبدعم من وكالة التعاون الألماني (GIZ).

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة الى هذه النشرة كالتالي:
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية،
نشرة سوق رأس المال الفلسطيني، العدد الثالث عشر
الربع الثالث للعام 2021 .

جميع المراسلات توجه الى:

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: 2946946 02 097+
فاكس: 2946947 02 097+
الموقع الالكتروني www.pcma.ps
البريد الالكتروني info@pcma.ps

@palestineCMA

العلاقات العامة والدولية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

www.pcma.ps